

أ) ستكون هذه الصناعات اعجز من أن تتمكن من تلبية حاجات جيوش المنطقة سواء من ناحية الكميات أو النوعيات التي تستطيع إنتاجها ، لأن مستوى المنطقة التقني لا يمكن أن يجاري ما توصلت إليه الدول الكبرى المنتجة للأسلحة . ويكفي أن نذكر ، لايضاح مدى الفارق بين دول المنطقة والدول الكبرى ، أن الاتحاد السوفياتي سينفق في العام ١٩٧٥ مليفا يتراوح ما بين ١٥ - ٢٠ مليار دولار على أعمال البحث والتطوير العسكرية ، وهو يوظف لهذا الغرض ٦٢٥ ألف تقني من مختلف الاختصاصات . والحال مشابه تقريبا في الولايات المتحدة . ومن الواضح أن دول المنطقة لا تستطيع توظيف حتى ١/١٠ هذا المبلغ ، وهي أعجز من أن تقيم المنشآت الضخمة القادرة على إنتاج الكميات المطلوبة

ب) لن تتمكن دول المنطقة ، حتى على المدى الطويل ، من انتاج جميع أنواع الأسلحة التي تحتاجها . وسوف تستمر الدولتان العظميان في فرض وجودهما عن طريق تقديم الأنواع المتطورة من الأسلحة ، ويكفي أن يقدم سلاح متطور إلى أحد الجانبين حتى يكون الجانب الآخر مضطرا إلى السعي للحصول على سلاح مماثل ، لأن من المستحيل الالتزام بمعهد « أدبي » بين الطرفين يقضي بأن تجري الحروب بالأسلحة المنتجة محليا .

ج) ستعطي الصناعات المحلية دول المنطقة قسطا أكبر من الحرية في إطالة أمد القتال ، أو بدء القتال والانعتاق من « ضبط النفس » الذي تفرضه الدول الكبرى ، عن طريق انتاج الذخائر وقطع الغيار في معاملها . وقد كان التحكم في كميات الذخيرة وقطع الغيار المسلمة إلى دول المنطقة إحدى أهم الوسائل التي كانت الدول الكبرى تعتمد عليها للتحكم في مجريات الحروب السابقة .

٦ - توازن القوى . يلعب توازن القوى دورا كبيرا في تصعيد سباق التسلح في المنطقة ، وفي سياسة التسلح بشكل عام . ولهذا العامل شقان : كمي ، ويحدد كميات الأسلحة الواجب بيعها أو منحها إلى إحدى الدول ، ويقرر هذا العامل على ضوء المتطلبات الأمنية ، أو الدفاعية ، أو ضرورات الحفاظ على ميزان القوى أو غير ذلك من المسببات . ونوعي ، ويحدد أنواع الأسلحة الواجب تسليحها ، وهو يقرر في ضوء المعطيات السابقة ذاتها . ومن المهم جدا ملاحظة الديناميكية التي يتسابق فيها العاملان الكمي والنوعي . وعلى سبيل المثال ، أدى تفوق إسرائيل الجوي إلى تزويد القوات العربية بأسلحة متطورة مضادة للطائرات ، مما كسر حدة هذا التفوق ، فقامت إسرائيل ، بمساعدة من الولايات المتحدة وبريطانية بتعويض ذلك عن طريق زيادة أعداد الدبابات والمدافع التي تمتلكها ، لتعديل الميزان . وهذا بدوره أدى إلى قيام العرب بمعقد صفقات كبيرة لشراء دبابات . وهكذا فإن هذين العاملين يتسابقان في تقرير توازن القوى ويرتبط أحدهما بالآخر بشكل وثيق .

وتتأثر عملية موازنة القوى بدوافع الدولة المصدرة للأسلحة وهذا العامل بالذات هو الذي يرسم بدقة الحدود التي يجب الوقوف عندها في تسليح أية دولة وعدم تجاوزها . ويجدر الذكر هنا أن هذا العامل يعطي صناعات الأسلحة المحلية بعض الأهمية ، خاصة إذا استطاعت الدولة إنتاج كميات من الأسلحة في نطاق من السرية . وقد يكون فرض السرية صعبا بالنسبة لقطع الأسلحة الكبيرة مثل الطائرات أو السفن الحربية إلا أنه ممكن بالنسبة لبعض أنواع الأسلحة مثل الصواريخ من مختلف الأنواع .

كان من نتائج السياسة التسليحية سابقة الذكر ، التي كان لها جوانب محلية وعالمية ، أن تحولت منطقة الشرق الأوسط ، خاصة إسرائيل ودول المواجهة إلى